

أحال مجلس الأمة في جلسته الخاصة التكميلية أمس الى الحكومة مشروع القانون بربط ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

للسنة المالية 2011-2012 بعد مناقشتها والموافقة عليها.

ووافق المجلس على مشروع القانون بربط ميزانية بنك التسليف والإدخار للسنة المالية 2011-2012 بعد مناقشتها والموافقة عليها.

كما أقر المجلس ميزانيات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومؤسسة الرعاية السكنية وأحالهما للحكومة بعد ان كان انتهى من النقاش فيها أمس الأول.

وباشر المجلس في مناقشة ميزانيات وكالة الأنباء الكويتية «كونا» والمؤسسة العامة للموائى والهيئة العامة للصناعة وبيت الزكاة وبنك الكويت المركزي، إلا ان عدم

اكتمال النصاب حال دون التصويت عليها، حيث أجل التصويت لجلسة اليوم. وفيما يلي التفاصيل:

كتب: سامح عبد الحفيظ - رشيد الفهم

عدم اكتمال النصاب على «كونا» و«الموائى» و«الصناعة» و«الزكاة» و«المركزي»

«المجلس» وافق على ميزانيات «التنمية» و«التسليف» و«التأمينات» و«السكنية»

الموائى الكويتية هي الشريان للاقتصاد الكويتي، فكيف يتم تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري في ظل وجود هذه الموائى التي تحتاج الى إعادة البنية التحتية وتطوير الموائى، كيف يتم تطويرها في ظل انعدام الرؤية، الميزانيات يجب ان تصرف على برامج وأهداف، لا ان تكون مصدرا للأحباب والأقارب.

الهيئة العامة للصناعة نسع عنها ولا تشرى صناعات إذن هناك خلل، المفترض أن تكون صرحا صناعيا ورافدا للاقتصاد الكويتي، هذه الميزانيات بها ملاحظات وتجب متابعتها جيدا.

● عدنان عبدالصمد (المقرر): أعدنا التوصيات وخاطبنا الحكومة عنها وردت الحكومة بأن بعض التوصيات تم تطبيقها، والبعض الآخر جار تنفيذها واقترح الاتفاق بين اللجنة والمجلس على وقف أي ميزانية لجهة لم تلترزم بهذه التوصيات.

● معصومة المبارك: أتمنى وأتبنى ما طرحه مقرر اللجنة فيما يخص وقف الميزانيات في حال عدم تطبيق التوصيات.

● سعدون حماد: لا توجد موارد بالنسبة للهيئة العامة للصناعة التي وزعت قسائم بسعر المتر 100 فلس في كراجات الشويخ، المفروض أن تعيد الهيئة طرح هذه القسائم بمزاد علني والذي يدفع أكثر للدولة يحصل عليها حتى تكون أسعارا تنافسية، فما الأسباب التي تحول دون طرح هذه القسائم مرة أخرى، وذلك سيدر موارد وبخو لا أتكم بذلك تنازلت عن حق الدولة، يجب طرح جميع القسائم الصناعية.

● يجب على المعهد الكويتي للأبحاث العلمية أن يتحفظ على الدراسات المقدمة من المواطنين لأنها ترفض وتتحول باسم مواطن آخر.

● أما فيما يتعلق بالموائى فالإدارة سيئة جدا، ويجب إعادة النظر في إدارة الموائى من جهات لها خبرتها كيف تكون الكويت مركزا ماليا وتجاريا وموائئها بهذه الطريقة، ويجب أن يكون بها مختبر يعطي نتيجة الفحص في نفس اليوم.

● وزير المالية صرح أكثر من مرة بتمتص مناطق خططان، ويقترض أن يكون المزارد للمواطنين الذين لديهم طلبات إسكانية حتى توزع عليهم الـ 1200 قسيمة وفقا لترتيب الطلبات، ويجب ألا تدخل التجار طرفا معهم ويكون في مزاد علني.

● بيوت التركيب في خيطان وافقنا عليها في اللجنة وسنقرها في المجلس وعددها 600 بيت والمتمننة 1200 قسيمة ويجب توزيعها على بيوت التركيب اذا كان محتاجا الى التمتمين.

● ونريد التعيينات أن تتم في ديوان المحاسبة وفق الكفاءة.

● خالد العنود: نتحدث عن عدة مؤسسات مهمة وفاعلة، هيئة الصناعة تذكرني ببيت الشاعر: أوغل الناس في النجوم

● ولأزلت على ظهر البعير الرئيد هذه الرثة الصناعية مصابة بالعجز، فكيف تقوم قامة الكويت، الحكومة تعاني من دورة مستندبة متخلقة ضاربة في أطباق التخلف، هاجرت رؤوس الأموال الى دول أخرى بمبلغ 54 مليارا خرجت خارج الكويت، لأن النظام الاقتصادي في الكويت طارد بامتياز ولن تستقطب الكويت رؤوس الأموال، دول جارة لنا أصبحت واعدة في مشاريعها، هذا البرلمان لا علاقة له بالتنمية، أهدافه هي تصفية الحسابات، لدينا مال وفرة لكن عندنا أزمة إدارة تستطيع أن تبديها وتقضي عليها، نحن شركاء في النجاح والفشل، يجب أن نتعاون في ظل هذا الدستور الرافقي الذي يقضي بفصل السلطات مع التعاون، الحكومة معجزة هذا الزمان في المشاريع الاستثمارية.

● وكالة الأنباء الكويتية من يكرها في فوضى القنوات الفضائية نحن نريد سنارة صغيرة، يلجأ إليها الكويتيون في ظل فوضى الأخبار حتى يعرف الحقيقة، ونفرض نفسها على الساحة السياسية الجارية التي أسقطت أنظمتها.

● نريد أن تكون موائنا مواكبة للأنفيسه ويجب إعادة هيكلتها وتنظيمها.

● حسين مزيد: نحن شركاء مجلسا



(معتن غوزال)

الرئيس جاسم الخرافي ونائبه عبدالله الرومي ودمجعا الحريش وعدنان المطوع ومرزوق الغانم على المنصة وتبدو الأمانة العامة

مقارناتها بنظيراتها، فدورها البرلماني فيما يخص الوفود البرلمانية مغيب، وكان وظفتها البحث عن مكان سفر هذا الوزير أو ذاك ويجب توجيهها ووضع كادر يغطي الزيارات والوفود الحكومية والبرلمانية ودورها يكاد يكون صفري.

● مؤسسة الموائى الكويتية مسؤولة عن القطاع الخاص بمدخلات ومخرجات السلع في الكويت، ومن ضمن الخطة تطوير الموائى الكويتية ولكن التأخير في إعادة بنائها يعني أن الموائى القريبة منها تأخذ دورها وعلى الوزير السعي الخفيف لتطوير الموائى بأسرع سرعة، لأن الدول المجاورة تطور موائئها.

● معصومة المبارك: هذه الجهات لها دورها في المجتمع الكويتي، وأنا أسأل هل قامت هذه المؤسسات بدورها وأهدافها المطلوبة منها، وهل أصبحت جهة توظيفية جائزة بمسطرة واحدة للكويتيين، فسياسة التوظيف فيها لا تخضع لأي صوابير، فوكالة «كونا» بها انعدام الشفافية في التعيينات، وحتى لو تم توظيف الكويتيين فالمسطرة «ضائعة».

● وتوصيات اللجنة تمر مرور الكرام مثل كل عام، ولكن ما إجراءات اللجنة، في متابعة هذه التوصيات، هذا جهد كبير يوضع في شكل توصيات لا تتم متابعتها، لا توجد حلول فعلية لهذه التوصيات.

● معهد الكويت للأبحاث العلمية يفترض أن يكون الجهة العملية المميزة والأولى في الدولة، ولكن ما مردوده على الحياة العلمية والبحثية في الكويت، يجب تشجيع البحث العلمي ومستعدون لضافة الميزانية في مجلس الأمة.

● فما دور المعهد في احتضان الباحث صادق قاسم حتى يكون مميذا بشكل أكبر، ويتم استنماره لبلدنا، الإدارة كانت متميزة للمعهد، فوضع له دور كبير والآن الإدارة اخفت.

● بحثية حتى تعود الفائدة على المجتمع ويحتاج الى إعادة هيكله حتى يؤدي دوره المطلوب به.

● وكالة الأنباء الكويتية واضح مع كل الميزانيات التي تكرر لهذه الوكالة، فهي أقل من الطموح عند وتمكينه من الدخول في مشاريع

● لأن الإدارة كانت متمكنة كويتية، لكن عندما تكون الإدارة ليست على المستوى المطلوب، فأمر طبيعي أن يكون الأداء متدنيا ونحتاج الى إعادة النظر في طريقة إدارة المعهد وتمكينه من الدخول في مشاريع

● البطالة، والمشكلة ان الكويتي لا يستطيع الحصول على الوظيفة في الحكومة الا من خلال ديوان الخدمة المدنية، لبد من فزعة وطنية لتوظيف الكويتيين والتشديد على عدم صرف الميزانيات إلا بعد التعداد بتوظيف الكويتيين.

● عادل الصرعاوي: الأخ على آثار قضية مهمة، فليس هناك نهج جديد في التعامل مع هذه القضية، فالأرقام بها بعض الشواغر بسبب تفاوت الراتب واللجنة لم تستدل على جدية الحكومة في التعامل مع هذه القضية، وأتمنى تقديم بعض التوصيات فيما يتعلق بموضوع الإحلال حتى نتابعها من خلال عمل اللجنة.

● على الدقباسي: نعم لا يوجد تغيير في المنهج الحكومي، فجميع السورارات بها وظائف بسبب خفيفة توكول لغير الكويتيين والكويتيون عاطلون عن العمل الكويتيون يوظفون عن طريق الاعلان والوافدون عكس ذلك يعينون بدون اعلان.

● يوسف الزلزلة: هذه الميزانيات من المفترض أن تناقش في وقت أطول، لكنني سأختصر الهيئة والمستمرة، وفي كل عام نصوت عليها بالموافقة، فاقترح عدم الموافقة عليها، فالتجاوزات بها فافتحها وميزانياتها ضخمة، وكذلك هيئة الصناعة، ولابد من إعادة تنظيمها في «كور مخلص» وبها تجاوزات تعجز عن حملها البعاريين، وسأرفض التصويت على هاتين الميزانيتين الموائى وهيئة الصناعة.

● على الدقباسي: أسأل لجنة الميزانيات ولكل من في القاعة هل هذه المؤسسات تحقق الغرض من وجودها؟ الدولة تصرف عليها الكثير من الأموال، فابن ذهبت شعارات الحكومة عن بناء الإنسان الكويتي، وأبن ذهبت شعارات الحكومة فيما يتعلق بانعدام فرص العمل للكويتيين، ومخطئ من يعتقد أن مسألة التوظيف مرتبطة فقط بالشباب، بل هي خدمة للمتعاقدين، هذه الجهات مازال بها وافدون يشتغلون والكويتيون عاطلون البطالة تهدد الأسر الكويتية كاملة، فبترتب عليها ازدياد نسبة الجريمة وتنامي روح الإحباط واليأس، هناك مهندسون كويتيون عاطلون عن العمل، في حين هناك وافدون يعملون، نحن لسنا ضد الوافدين، فكيف تذهب ميزانيات التعيين للوافدين بدون الكويتيين؟ فلن نشارك الحكومة وسترفض هذه الميزانيات التي تذهب الى الوافدين.

● نريد إصدار قرار يمنع تعيين غير الكويتيين في هذه الجهات المستقلة، فأنا أستشعر الخطورة في المستقبل القريب، فالمجتمع الكويتي مهدد، نحن نذيق نافوس الخطر، نحن مقبلون على مشكلة حقيقية لبد من استيعاب مشكلة



عدنان عبدالصمد ود.علي العمير على منصة المقرر أثناء مناقشة الميزانيات



حوار باسم بين مرزوق الغانم وصالح الملا ومسلم البراك ود.أسيل العوضي

الزلزلة: تمكين

«الأبحاث»

من الدخول

في مشاريع

بحثية بحتة

العودة: 54 مليارا

خرجت من الكويت

بسبب الدورة

المستندية المتخلفة

للحكومة

الحريش: إذا أقر

المجلس هذه

الميزانيات فيستحق

هذه المعاملة السيئة

من الحكومة

مزيد: قناعاتي حول «عدم التعاون» تكونت ونرفض أساليب الابتزاز السياسي

علق النائب حسين مزيد على ما تردد بأن ناخبيه سوف يذهبون الى ديوانيته ليطلبوه بالتصويت على عدم التعاون مع سمو رئيس مجلس الوزراء في جلسة الخميس المقبل، مؤكدا ان قناعاته تكونت وان هذا الاسلوب مرفوض، مشيرا الى انه من السذاجة ان يصل الأمر الى هذا الوضع.

وأضاف مزيد انه ليس من الناس الذين يخضعون لهذه الأساليب غير المنطقية أو العقلانية، لافتا الى ان هذا الابتزاز مرفوض، وان كل انسان شريف وحر يرفض هذا النهج.

وتابع مزيد موضحا لبعض الشباب الذين يغرر بهم ويدفعون من قبل بعض الأشخاص والنواب لأجل الذهاب اليه بان هذا الاسلوب سوف يزيده اصرارا على موقفه، مبينا انه ليس ممن يخضعون لمثل هذه الأساليب والحيل. واستمر مزيد مخاطبا من يريد الذهاب اليه قائلا: من يرغب في ان يحضر لديوانيتي بهذه الطريقة وهو ملقن ومدفوع ولا يفقه شيئا سوى كلمتين تلقاهما من بعض الأشخاص عليهم ان يحضروا من لقنهم وأرسلهم ليواجهوه حتى يقنعوه أو يقتنعهم



السلطان: المخالفات في ميزانيات بعض الجهات تعجز عن حملها البعاريين مزيد: نواب الأمة أصبحوا يتفوقون على الحكومة في إعاقه البلد وتعطيل مسيرته



الشيخ احمد الحمود ودرولا دشتي



علي الدقباسي متحدثنا



عبدالله الرومي مترنسا الجلسة وبعجانبه الشيخ د.محمد الصباح يستمع لخالد العودة

جلسة ميزانية ناقشها ونصوت دون الأخذ بالملاحظات التي لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار وهناك وللأسف تلمع نياي للحكومة ونريد معرفة من تسبب في إفساد هذه المؤسسات وهناك تصريحات وتفتيح ولكن الأمراض الحكومية هي السبب لهذه الانتقادات منذ عام 2006 حتى اللحظة ما السبب فيها ومن ينظر لتقرير ديوان المحاسبة يعلم أننا كيف نعيش في دولة المؤسسات وكس من ملاحظات لا تهتم بها الحكومة وهي قمة الفساد.

وتلا المقرر مواد مشروع الميزانية مسادة مادة ونظرا لعدم وجود نصاب تم تأجيل التصويت الى الجلسة المقبلة.

وانتقل المجلس لمناقشة المشروع برابط ميزانية بنك الكويت المركزي للسنة المالية 2011/2012.

● عادل الصرعاوي (المقرر): استوفينا جميع الميزانيات والملاحظات، واللجنة هذه السنة قبل نقاش كل ميزانية تطلب كل أسئلة الأعضاء للاستئناس بها وكذلك ملاحظات ديوان المحاسبة.

● د.جمعان الحريش: نعاني من ورود تقارير اللجنة متأخرة فأتسنى ان يستكمل النقاش الخاص بالبنك المركزي غدا ولا يطوى لأن التقرير وصلنا اليوم وأرجو اعطائنا فرصة للتعليق.

● د.حسن جوهري: شيء مؤلم ان أهم قطاع في الدولة وهو البنك المركزي ان تتم المناقشة بهذه الطريقة، هناك أمور كثيرة مرتبطة بالسياسة النقدية للدولة دون استعدادات وموضوع تمويل خطة التنمية، كنا منذ 25 سنة نسير من دون خطة ويعدمنا أتت الخطة وأعطيناها الرخم والدعم وفوجئنا جميعا وصدما بمسألة تمويل خطة التنمية لا يمكن ان نقبل بسان خطة بهذا الحجم بـ 37 مليسارا تكون من دون توجه، ناهيك عن ان هذا المشروع يخضع للمزايدات السياسية، فإذا برنامج العمل والخطة الأم حتى الآن من دون رؤية واضحة وتمويل واضح ومن دون قانون ينظم هذا العمل، وأرجو من وزير المالية ان يوضح ما مصير خطة التنمية وإلى أين وصل التمويل المالي للخطة؟ حتى نستطيع ان نمارس الرقابة والمحاسبة.

● الأمر الآخر هو قضية القروض، والحملة التي قادها البرلمان لإسقاط القروض فأتسنى ان تطوى هذه

الكويتي وقضايانا العادية.

● حسن الحريش: الجلسة اليوم أهم من جلسة الاستجوابات وهناك ملاحظات لنواب الأمة على جهات الحكومة وكل عام ونحن هكذا لا يوجد وزراء ولا نواب ونحن نناقش الهيئة العامة للصناعة كان من المفترض وجود وزيرة التجارة ونريد معرفة المخالفات التي أوضحتها ديوان المحاسبة ولابد من وجود موقف لمجلس الأمة اليوم ونحن نتحدث عن نهج في إدارة مؤسسة الموائم وإلا فسيكون لنا موقف ونريد معرفة أهداف إنشاء هيئة الصناعة، ومن ضمن الأهداف التوعيبية الصناعية للمواطن والواقع عكس ذلك والدليل هو مشروع ابوقفيرة وناتي ميزانية بيت الزكاة والذي يملك الكثير من العقارات التي سيستثمرها ولا يطلب فيها خصوصا للمؤجرين قايين أنت يا وزير المالية.

● مصطفى الشمالي: أنا ليس لدي علاقة بالصناعة ولا بيت الزكاة ولا غيرهما وكل هذا من اختصاص وزيرة التجارة.

● حسين الحريش: وزير المالية يمثل الميزانية التي ناقشها اليوم وبيت الزكاة خاطب وزارة المالية لوضع مبنى لهم في منطقة سولي وهذا لا يجوز.

● صالح عاشور: النتائج دون الطموح من الجهات خصوصا المستقلة والتي لها ميزانية خاصة وتوجد كفاءات من الشباب ويفترض ان تكون النتائج جيدة والمنطقة كلها بتجري للتطوير والتنمية ونحن نمشي مشي السلخافة وبالتالي يفترض ان تكون أكثر تميزا ونحن اليوم نناقش ارقاما وهناك شكوى كثيرة من العاملين في المؤسسات وهذا كثير ويحتاج لوقفة من الحكومة والمجلس ولا بد ان نتنظر بتلك الشكاوى من قبل المواطنين وكيف شكوى للمناصب القيادية وكيف نتغلب على هذه المشكلة وهي احد الأسباب الرئيسية وهو قتل الطموح للشباب المثقف.

● محمد هايف: لا يوجد شيء يشجع على الحديث في ظل هذه الحكومة ورئيسها كالرئيس الذي نتعالج اطراف اصابعه ونترك الراس دا الخلل الكبير، والإصلاح سهل في هذه المؤسسات وتتساءل ماذا قدم جهاز مراقبة الأداء الحكومي وأخذ برأي تقارير ديوان المحاسبة وأين الحكومة التي تريد الإصلاح من هذه التقارير ونحن في كل



سالم الأذينة و.محمد البصري ومحمد النومس



خالد الطاحوس ومرزوق الغانم يتحدثان بحضور مسلم البراك



د.سلي الجسار متحدثة إلى عبدالرحمن العنجري

التي نبدتها ونحن منذ سنوات نناقش هذه الأمور ونتمنى ان تشكل لجنة المتابعة للملاحظات التي نطرحها أثناء مناقشة الميزانيات ويكون بها تقرير سنوي ولا توجد حكومة كاملة ونتمنى من اخواننا في مجلس الأمة تخفيف الاستجوابات وقد طغت الرقابة على التشريع وهل يجوز تحصين الوزراء والأهالي لرئيس الحكومة ونحن كنواب الأمة من عطلنا التشريع و10 استجوابات قدمت لرئيس الحكومة وهو اختيار الامير شئنا ام ابينا.

● شعيب الميزيري: الاخ وعلان اني بطاري الاخوان الذي اوقفهم رئيس الوزراء عن العلاج بالخارج وهذه حكومة مصابة بانقسام الشخصية.

● محمد الحويلة: هناك نية للهيئة الصناعية لبناء مدينة صناعية والهيئة مطلوب منها الكثير ان أردنا تحويل الكويت لمرکز مالي وتجاري، والكثير من الدول سبقتنا لاستقدام رؤوس الأموال الخارجية لتدعيم الإقتصاد الكويتية ولا توجد خطة واضحة المعالم لتنوع مصادر الدخل، ومطلوب من هيئة الصناعة تفعيل الرقابة على بعض المصانع والتي انشئت دون دراسة وهذا الأمر يزيد من التلوث وأضرت بالناس والمطلوب ان تستعجل الهيئة لنقل هذه المصانع إلى أماكن بعيدة للمحافظة على صحة الناس وايضا مساعدة الشباب الكويتي الذي يريد مشروع صغير ان نزيد من «كونسا» ان يكون هناك ربط خارجي بتفعيل المكاتب الخارجية ونستطيع من خلال ذلك توفير فرص عمل للشباب الكويتي فهناك قضايا عادلة.

● ليد من الاستفادة من الكفاءات الوطنية الإعلامية التي كانت تعمل بالسابق في المكاتب الإعلامية الخارجية قبل الغائها وهناك فراغ اعلامي، مطلوب من كوننا تفعل دورها والتوسع أكثر من خلال استقطاب هذه الكفاءات الوطنية حتى تكون الصوت الكويتي المسموع.

وفي الدول المحورية الإقليمية على الدول تكون فيها صناعة القرارات العالمية وتحتضن المنظمات العالمية، وإذا تكلمنا حول ادعاءات العراق فهناك عدم تفاعل الجانب الاعلامي الكويتي الرسمي وتفنيد هذه الادعاءات من خلال ابراز الأدلة والبراهين وهذا ما يؤكد أهمية الإعلام الخارجي لمساندة الحق

العمير: 62 مليون دينار ميزانية معهد الأبحاث.. فكيف نطلب منه أن يصنع المعجزات؟!



ادارة فاسد وكل كلامي من تقرير ديوان المحاسبة ومن حقا ان نتخذ ونحن نتحدث عن تجاوزات والوضع الحالي لا يمكن قبوله والحفاظ على الدستور اهم من كل العلاقات الشخصية والقسمات الصناعية لا تخلو من المخالفات وهناك قسائم تضر صحة الناس والهيئة العامة للصناعة تخصص قسائم في الشعبية وميناء عبدالله لا تشترط الظروف البيئية.

● د.حسن جوهري: يجب ان يضعنا الحدث على محك المسؤولية فهل يعقل غياب المسؤولين والوزراء عن الدفاع عن مؤسساتهم؟ فهناك تجاوزات واضحة وفق تقارير متكررة واريد ان اقول للوزير علي الراشد وهو قاض سابق وكذلك للوزراء القانونيين يفترض منكم محاسبة القياديين المتجاوزين لديكم وان تقيموا الاداء وربط الاداء بالانجاز وهناك قسائم مخالفة وتعطيل مشاريع ولا تسير وفق الاطر الصحيحة وحان الوقت لتفكيك وزارة الاعلام وخصوصا وكالة الإباء الكويتية ولا بد من دور حيوي للاعلام واتعجب ان يكون لباحث كويتي وعندما يأتي دوره لا يجد مجالاً ولا بد من مراجعة حقيقية لمراقبة الاداء ولا بد ايضا ان تؤخذ الجوانب البيئية في عين الاعتبار.

● مبارك وعلان: هناك حجم هائل بار قام بالمسارات ولكن بالنهاية تعطلت الحكومة وللأسف يسبب الخسارة ونحن نتمنى ان نرى تقرير ديوان المحاسبة نحو تحقيق الانجاز ولكن الخلل والتسبب في المال العام هو النهاية يسبب النهج الحكومي فحكومتنا لها سمعة سائدة وضحت في الاغنية الفاسدة واللحوم ومحطة مشرف وبيئتنا الملوثة وتلوث بحرنا الذي نشرب منه والهواء في الأحمدي واضح، من نحاسب؟ ونحن نتحدث يقولون انتم مؤزمون ومعهد الأبحاث لهم دور مؤسسي واضح ونريد معرفة اسباب سحب البرنامج النووي منهم بسبب الغيرة على اموال الشعب.

● مخلص العازمي: لا بد من آلية لمجلس الأمة لمتابعة الملاحظات

التحالف والمنبر: استجواب الطببائي وهاييف والوعلان لرئيس الوزراء طائفي

والوعلان وهاييف بما حمله من محاور وقضايا يشكل خطورة على الوحدة الوطنية ونسيج المجتمع ويحمل في طياته نقسا طائفيا غير مقبول ولا يتوافق مع مبادئ الدستور ولا يرقى للوصول الى مرحلة المسالة السياسية مع التأكيد على حق النائب في توجيه الاستجوابات.

الدستورية وصل ذروته خلال الحكومات السابقة ولم يتحقق للدولة وشعبها اي تطور سبق له طيلة فترة الوفاق، والرئيس نفسه في الخطابات الاميرية وبيانات مجلس الوزراء.

الا ان «التحالف» والمنبر، يرون ان استجواب النواب الطببائي للاجتماعات (قاعة عبدالله السلام) كما انها تخرج عن مهام وظيفته، وهي معاونة السيد العضو وإنجاز الأعمال الإدارية الخاصة بمكتبه دون الاشتراك في أي عمل أو نقاش سياسي أيا كانت أطرافه داخل مبنى مجلس الأمة. وأحيط المكتب علما بقرار الأمين العام بإحالة الموظف المذكور الى التحقيق في المخالفات المنسوبة إليه، كما أحيط المكتب علما بقرار الأمين العام بوقف السيد المذكور عن العمل لمصلحة التحقيق لمدة

د.وليد الطببائي ومحمد هايف ومبارك وعلان. ويرى «التحالف» والمنبر» ان رئيس الوزراء وحكومته السابقة فشل في توفير البيئة المناسبة لاستكمال بناء الدولة بل ان تراجع المؤشرات العامة لها من تنمية وحريات وانتشار الفساد والتعدي على الثوابت

أصدر التحالف الوطني الديموقراطي والمنبر الديموقراطي بياناً مشتركاً جاء فيه: ينظر مجلس الأمة في جلسة الخمس المقبل طلباً مقدماً من عشرة نواب بعدم التعاون مع رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد بعد مناقشة الاستجواب المقدم له من النواب

قال بيان من الأمانة العامة لمجلس الأمة ان مكتب المجلس في اجتماعه الأخير استعرض الشكاوى العديدة التي تقدم بها بعض السادة الأعضاء مجلة الأمة والأمانة العامة لمجلس الأمة في المخالفات المنسوبة للسيد/ عباس محمد غلوم عبدالله (كويتي الجنسية) الذي يشغل وظيفة «سكرتير أحد السادة الأعضاء» والذي أتى الكثير من التصرفات التي تخل بالنظام داخل مبنى المجلس ودام التحقيق لمدة

واجب وطني، وستبقى الكويت عزيزة بتضافر أبنائها. بدوره قال يوسف المباركي مؤلف كتاب «وقائع ووثائق دواوين الاثنين»: بالنسبة لدواوين الاثنين عليها لغط كثير ولكننا استطعنا توثيق هذه المرحلة بكتاب يحكي الفترة من 86 إلى 90 بعد أن مارست السلطة كالعادة منع الصحافة عن نشر أي بيان.

من جهته قال عبدالله الشلاحي: خرج علينا أحد المذيعين بان من يشارك في التجمعات والدواوين هم بعثيون. هناك رسالة يجب ان تصل للجميع وهي اننا نقبل ان يشكك في الجميع إلا الرموز أحمد الخطيب وعبدالله النيباري وأحمد الدين وعبدالحسن جمال وخالد الوسمي وحمد الجوعان، لولا دواوين الاثنين لما عدنا إلى مجلس الأمة في 2009. بدوره قال الناشط السياسي أحمد الدين: التهمة الظالمة للعناصر الوطنية والديموقراطية الكويتية المعارضة للانقلاب الثاني على الدستور سنة 86 عبر ديوانيات الاثنين بالارتباط بالنظام العراقي تذكرنا بنهضة ظالمة أخرى قديمة وتاريخية اتهم فيها أعضاء المجلس التشريعي الأول سنة 38 بأنهم يريدون التفریط في استقلال الكويت. وأضاف: في تلك السنة، سنة المجلس 38 زورت برقية اذاعتها إذاعة قصر الزهور للملك غازي، وزورت برقية أخرى للنائب أحمد السرحان إلى إذاعة قصر الزهور وثبت أنه لم يكن وراء إرسالها، بل ان الأعضاء سنة 38 عندما قدموا اقتراح دستور للشهيد أحمد الجابر كان ينص على عدم التنازل عن الأراضي الكويتية، وكانوا متمسكين بالسيادة للكويت.

من جهته قال النائب السابق مشاري العصيمي وعضو لجنة تقصي الحقائق: الموضوع الذي أثير في إحدى القنوات الفضائية بان دواوين الاثنين كانوا السبب الرئيسي في الغزو العراقي، مع الأسف ان نصل إلى مرحلة كنا نسمعها من بعض الصحف في المقالات التي كتبت من بعض الكتاب، رافضاً ان نصل إلى مرحلة ان يخرج رجل أمن ليقول هذا الكلام وان دواوين الاثنين شجعت النظام العراقي في غزو الكويت.

● ناصر الوفيث

النيباري: مواقف القوى الوطنية ونواب مجلس 85 مشرفة

والتعرض لهم مساس بتاريخ الكويت

انتقد النائب السابق عبدالله النيباري بعض القوى المضادة لتغيير النظام بشكل عام والتي تحاول المساس بتاريخ الكويت وأحياناً هذا المساس ينزل إلى مستوى غير مقبول، وأضاف خلال ندوة «دواوين الاثنين بين الحقيقة والتأليف الحكومي» التي أقيمت بديوانية النائب السابق عبدالله النيباري مساء أمس الأول: اليوم نريد من خلال هذه الندوة أن نوضح ماذا حصل في دواوين الاثنين التي تمثل حركة احتجاجية على حل مجلس الأمة عام 86 والمطالبة بإعادة مجلس الأمة وإعادة العمل بالدستور الذي تم تعليقه، مشيراً إلى ضرورة توضيح الحقائق لاسيما أنه في تلك الفترة كان الكثير من الشباب صغاراً بالسن، مؤكداً ان الغرض هو توضيح المسائل لهم وليس المساس بأحد، مشيراً إلى ان مواقف القوى الوطنية وخاصة نواب مجلس 85 والتحالف كانت مواقف مشرفة، ورفضاً للتريد بان هذا نقل لحزب البعث أو ان حركة دواوين الاثنين الاحتجاجية تكون السبب في رأي القوى المضادة. ووصف النيباري موقف أصحاب دواوين الاثنين بأنه كان واضحاً ولا يحتاج إلى الدفاع عنه، مشيراً إلى ان موقف «الطليعة» كجريدة تعبر عن قطاع كبير من التيار الوطني كان ضد النظام العراقي في ذلك الوقت، لدرجة أن بعض المسؤولين كانوا ينيهون «الطليعة» ان يأخذون حذرهم مخافة أن تلحق بهم عمليات إرهابية من النظام العراقي، لاسيما ان هناك مؤيدون لنظام العراق خشي من تصدير الثورة الإيرانية. وأوضح ان الحكومة تقدمت بمشاريع قوانين اقراض العراق في 81، أما في دواوين الاثنين والموقف من الغزو العراقي بالنسبة للقوى الوطنية فكان واضحاً، مشيداً بالرموز الوطنية الذين بقوا في الكويت وضحو من أجلها والنشطاء في الحركة وفي مقدمتهم الشهيد فيصل الصانع الذي رفض طلب العراقيين بتشكيل حكومة للكويت، عندما قال لهم ان ذلك يحتاج إلى موافقة الكويتيين جميعاً، وكذلك عبدالله يوسف العمر والكثير غيرهم، وكذلك مبارك النوت حيث طلبوا منه انزال صورة المرحوم الامير جابر الاحمد ولكنه رفض ولذلك أعدموه، مشيراً إلى ان الكلام الذي قيل حول موقف الكويتيين الشرفاء وتضحياتهم

البراك: ناصر المحمد سخر كل إمكانيات الدولة للحفاظ على كرسيه الصراعي: الحكومة ليست جادة في التعامل مع انعدام فرص العمل للكويتيين



خالد السلطان واحمد المليفى



احمد السعدون و.د.حسن جوهر وخالد الطاحوس ومسلم البراك



مسلم البراك

يجب ألا يهتمش البنك وألا يتنازل عن صلاحياته، فالبنك مغيب عن خطة التنمية، قانون البنك المركزي لم يطرأ عليه أي تعديلات تواكب دوره المنوط به، والعديد من القرارات التي تصدر عنه تتأخر بالقرار السياسي، ولا يجوز أن نناقش كل هذه الأمور والميزانيات قبل الخطة السنوية، ونصيحتي إلى الحكومة أن تهذب الخطة وتعديلا حتى نستطيع تنفيذها.

الأئتمان المصرفي ارتفع بنسبة 0,5% وهذا لا يتناسب مع شعارات الحكومة، الواقع أن هناك تخفضا 3 و شركات تم إلغاء تراخيصها.

أشيد بموقف المحافظ الصلب من اختراع آليات جديدة لتمويل والصناديق المزعومة في ظل وجود قطاع مصرفي يمكن أن يقدم تمويلا مدعوما.

● أبورية: سأقدم يوم الثلاثاء المقبل مع مجموعة من النواب بطلب إعادة قانون اسقاط فوائد القروض والذي سبق أن رفعه الرئيس الخرافي من جدول الأعمال، وأكد أن الحكومة لن تستطيع رد هذا القانون مرة ثالثة.

سعد الهاشل: دور البنك في خطة التنمية فلابد من التفريق بين دوري كجهة تعرض مشاريعها وممارسة دوري الرقابي على البنوك، وإعداد الخطة التنموية للدولة هذا خارج صلاحياتي المنصوص عليها في قوانين الدولة، ودوري معروف في ترشيح السياسة الائتمانية، وقدم البنك المشورة، ووقفنا أمام أي محاولات لتمويل الخطة خارج النظام المصرفي وأيدينا وجهة نظرنا بكل صراحة، وإذا وجدت الشركات ذات الجدوى الاقتصادية فالبنك لن يتوانى في دعمها وتمويلها، والبنوك استطاعت تمويل مشاريع أكبر من الخطة مع بنوك عالمية وبنوك محلية.

● د.علي العمير (رئيس الجلسة): ميزانية بنك الكويت المركزي:

- الإيرادات: 46,601,000.
- المصروفات: 79,522,000.
- الباب الأول: 28,622,500.
- الباب الثاني: 6,900,000.
- الباب الثالث: المشاريع الإنشائية: 44,000,000.
- زيادة المصروف عن الإيرادات: 32,921,500.

● د.علي العمير (رئيس الجلسة): نرجي التصويت لوجوم غد وترفع الجلسة إلى يوم غد. وكانت الساعة 2.05 دقائق.



د.فاضل صفر و.د.هلال السايير وسالم الأذينة وسامي النصف و.د.محمد البصري ومبارك الوعلان واحمد المليفى



د.رولا دشتي ومسلم البراك يجتسمان لعدسة «الانباء»



احمد السعدون و.دعنان المطوع

رئيس مجلس الإدارة مكون من أشخاص مؤهلين مستقلين تماما لرفع تقاريرهم مجلس الإدارة، وتم عرض ملاحظة الديوان تداولها المجلس وهل هناك حاجة فعلية لتشكيل اللجنة واستقرنا على أن هناك استقلالية كافية ولا حاجة لتشكيل لجنة للتدقيق الداخلي، وذلك حتى نتجنب تعارض المصالح.

بالنسبة للسياسة النقدية لا بد من الإشارة إلى أنها ليست عملية سهلة ولابد من التوازن بين رفع اسعار الفائدة وتخفيضها حتى تخفض كلفة الائتمان حتى يكون هناك توازن بين ربحية البنوك وضمان الودائع والتخفيف عن كاهل المقترضين.

● د.حسن جوهر: أثرت موضوع الرقابة، ولو أننا نتمنى عدم التنصل من الرقابة المباشرة والدورية والمستمرة، حتى لا يصير عند البنوك فسخة من عدم وجود الرقابة وتتراكم القروض يوما بعد يوم، وحتى لا نعطي فرصة للبنوك للبحث عن أبواب أو تكتيكات أخرى ونصر على أن تكون الرقابة دقيقة حماية للمناس.

● عبدالرحمن العنجري: يجب أن تكون تبعية التدقيق الداخلي للشخص غير تنفيذي، نعلم أن التدقيق الداخلي مستقل لكن نفضل أن تكون التبعية للشخص غير تنفيذي.

● د.ضيف الله بورمية: البنك المركزي هو السبب فيما يعانيه المواطنون بسبب الرقابة المعومة على البنوك، وأقول لأخ سعد كلامك غير صحيح لا توجد رقابة ولا يوجد تصويت بل هناك تلاعب ومخالفة لقوانين البنك والدليل على ذلك أن الحكومة جاءت بصندوق المعسرين الفوائد كانت متحركة عندما كانت 6% والمقترض أن تكون ثابتة، لأن راتب المواطن لا يزيد والبنك المركزي لم يتحرك إلا بعدما أصبحت الفائدة 11% وثبتها البنك المركزي على القروض المقسطة وعندما انخفضت الفائدة البنوك لم ترد خفضها.

● مرزوق الغانم: دور البنك المركزي في خطة التنمية وفق القانون يفترض أن البنك هو بنك الحكومة، وهذا الدور مهمش إزاء البنك ويفترض أن يكون لها دور في خطة التنمية فربما مهازل، شركات تؤسس في الخطة لا تحظى بأي جدوى اقتصادية، ونرفض تحويلها من شركات خاسرة إلى رابحة.



د.يوسف الزلزلة



مخلد العازمي



د.ضيف الله بورمية ومبارك الوعلان

الصفحة لكن إلى الآن هناك تلاعب في احتساب الفوائد وتلاعب في الشروط.

● مصطفى الشمالي: ما تفضل به د.حسن جوهر أوضحت أن صندوق المعسرين يسير بأروع ما يكون وجزء كبير بدأت نحل مشاكلهم.

أشيد باللجنة في استعراض كل ملاحظات الأعضاء أو ديوان المحاسبة للوصول إلى ميزانية متوازنة.

● د.حسن جوهر: الوزير لم يجب عن أهم وأصعب سؤال وهو تمويل الخطة، وأقول أن ملف القروض سبب أزمة كبيرة وهي ضعف رقابة البنك المركزي على القروض الاستهلاكية.

● عبدالرحمن العنجري: ملاحظة ديوان المحاسبة على البنك المركزي أرجو تلافيا وهي التدقيق الداخلي لرئيس مجلس الإدارة، فمهنيا لا يجوز لا في البنوك التجارية أو الشركات التجارية، فالتدقيق الداخلي لا يتبع لمجلس الإدارة وينبغي على البنك تشكيل لجنة تسمى لجنة التدقيق وأعضاؤها لا يشاركون في أي لجان أخرى في البنك.

السياسة النقدية في البنك المركزي بالأضافة إلى إشرافه ورقابته على البنوك والجهات المصرفية، واتمنى أن تكون أسعار الفوائد مرتبطة بالأداء الاقتصادي، أسعار الفوائد يجب أن تكون متدنية لتحفيز الاقتصاد. انشأ بنك الكويتية على تمويل القطاع العقاري يقدر بين 6,5 و 7,5 مليارات دينار، وبنوك التمويل العقاري يمثل فيها أكثر من 40% من مجموع التمويل.

في الكويت لا يوجد شيء اسمه الخط البياني لأسعار الفوائد.

● ممثل البنك المركزي «سعد الهاشل»: هناك العديد من الإيجابيات عن الأسئلة البرلمانية وتحصيل تلك الجهات كلفة التصويت برد المنافع، وكانت الكلفة تتفوق الـ 120 مليوناً تحمّلها تلك الجهات وديون المنافع سواء في القروض أو في التامين أو رسوم وعمولات أخرى، هذا لا يعني عدم وجود مخالقات، وهناك رقابة سابقة على الشركات، ودور البنك هو الرقابة اللاحقة، وتم إيقاف نشاطات وإيقاف موظفين عن العمل.

فيما يخص مكتب التدقيق الداخلي فلدنيا منذ عام 1969 مكتب للتدقيق يتبع المحافظ

خلال ندوة عقدت بديوان الخنة مساء أمس الأول نواب: الفساد استشرى في البلاد واستجواب جديد لرئيس الوزراء على الأبواب

الصحف بصورة المحمد وهو يواجه الاستجواب ويتراجع فمن إذا الذي سرب بنود الاستجواب؟ من جانبه أوضح النائب مبارك الوعلان أن الاستجواب الأخير أقر العديد من الحقائق وأوضحها أمام الرأي العام حيث أشرنا من خلاله إلى مواضع الخلل وكنا صريحين في توجيه أسئلتنا ولكنه للأسف الشديد لم تاتنا إجابات حتى بنسبة 2/، مبيانا أن ردود المحمد كانت مبهمه مبديا استفراه من زعم البعض أن المحمد قادر على المواجهة وأنه فند بنود الاستجواب متسائلا لماذا إذن لم يجعل المحمد جلسة الاستجواب علنية حتى يستطيع أن يرد علينا وأن يفند محاور الاستجواب كما زعم ذلك. وأردف الوعلان:أريد أن أسأل المحمد سوألا ما الإجراءات التي اتخذها ضد الكويتيين الذين شاركوا في ثورة البحرين بميدان اللؤلؤة؟مؤكدا أنهم هتفوا هتافات غير مقبولة تماما وهي الموت لال خليفة، مؤكدا في الوقت ذاته أن أي عداء بينهم وبين الشيخ ناصر محمد لا يعد شخصا لأنهم يحترمونه ويقدرونه ولكنهم يحاسبونه على موقفه. من جانبه قال النائب السابق د.فهد الخنثي أن الشيخ ناصر المحمد هو أكثر شخص قدمت له استجوابات في تاريخ الكويت كما قدم فيه عدد من كتب عدم التعاون والذي وقع على أحدها 22 نائباً، لافتاً أن مجرد التلويح بعدم التعاون يكفي بأن يجعل السياسي يتنحى عن منصبه حتى لو لم يحصل على الأغلبية المناسبة.

وأضاف النائب السابق عبد اللطيف العميري أنه بالفعل مندهش من تباين آراء الحكومة فعندما حولت استجواب السعدون والعنجري للمحكمة الدستورية وقالت إن هذا هو نهجها وجدنا المحمد يصعد المنصة رغم ادعائه بأن الاستجواب غير دستوري، لافتاً أن الشعب الكويتي يستحق أن يكون لديه رئيس وزراء قادر على المواجهة والارتقاء بالبلد بدلا من الاختباء خلف عدد الأغلبية النيابية.

● ناصر الوقيت

والنائب محمد هايف والنائب وليد الطبطبائي بأنهم يمولون الثورة السورية مبديا استفراه الشديد من تحويل التضامن مع الثورة ودعمها المعنوي إلى تمويل كما انتقد السلطان ظاهرة غريبة طفت على السطح مؤخرا وهي تحويل قضية الاختلاف في الرأي إلى عداء إرهابي للجميع إلى الالتزام برقي الحوار وعدم التجريح لافتا إلى أنهم يختلفون مع الشيخ ناصر المحمد ومع البعض ولكن في ذلك الوقت يحفظون كرامتهم ويقدرونهم ويحرسون على حسن الخطاب مؤكدا أن الخلاف مع المحمد ليس شخصانيا إنما هو بسبب ما آلت إليه أوضاع البلد معتبرا أن الاستجواب الأخير الذي قدم للمحمد هو الأخطر لأنه يتلحق بأمن الكويت والخليف.

وكشف النائب السلطان عن أن هناك زيادة رهيبه في ميزانية الكويت من العام 2006 وحتى اليوم موضحا أن الميزانية زادت من 10 مليارات دينار إلى 20 مليار وهو صعود غير طبيعي مرجعا ذلك للضعف والتركيذ فقط على كيفية المحافظة على الكرسی، من إضافة إلى تراجع مؤشرات الحريات وارتفاع مؤشرات الفساد إلى معدلات غير مسبوقة إضافة إلى عدم تحقيق أي إنجاز بالرغم من زيادة الصرف مشيرا أن هناك 480 ألف كويتي يخرجون إلى سوق العمل يمين منهم 200 ألف فقط متسائلا عن مصير الباقيين الذين من الممكن أن ينزلوا إلى الشارع لافتا إلى أن الحكومة دمرت القطاع الخاص ومدخرات الشعب الكويتي. في حين أكد النائب وليد الطبطبائي أن كثرة الاستجوابات سببها ما وصلت إليه الأمور في الكويت من ترد للأوضاع التي بلغت حد المساس بأمن الكويت خاصة في أحداث البحرين التي لم تستطع الحكومة التعامل معها رغم اتفاقية الدفاع المشترك التي تلزمنا بمساعدة البحرين وإرسال قوات لها الأمر الذي لم تفعله الحكومة والتي أرسلت على مضض قوة بحرية لمجرد المشاركة فقط مبيانا أن الكويت تحررت بموجب اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك رافضا بكل شكل من الأشكال إعطاء لدول

الخليج منتقدا التقارب الذي تسعى إليه الحكومة مع إيران خاصة بعد تصريحات رئيس أركانها واكتشاف شبكة التجسس وموقفها من البحرين، معتبرا أن دخول قوات درع الجزيرة للبحرين جاء في وقته المناسب لإفشال المخطط الإيراني في البحرين، مؤكدا أن إيران تضرر للخليج والكويت الشر دائما مدلا على ذلك بإفراجها وغفوها عن مجر المقاتي بالكويت.

وفجر الطبطبائي مفاجأة كبرى عندما أراح الستار عن أن محامي رئيس الوزراء هو نفسه الذي ترفع عن أعضاء شبكة التجسس الإيرانية والتي أنكرها المحمد في بادئ الأمر ولكن النائب محمد هايف رد عليه بالاستنندات.

وفي سياق متصل أوضح النائب د.جعمان الحريش أن المملكة العربية السعودية ستنزل زخرا وسندا للكويت مرتثيا أن هناك من يهاجم المملكة من الكويتيين ولعل أشدهم هجوما عليها شخص مقرب من رئيس الوزراء يتراس تحرير إحدى الصحف رافضا بشدة التصرف الذي قامت به الحكومة من إرسالها وفدا اقتصاديا للنظام البعثي السوري بدلا من مقاطعته. واعتبر الحريش أن الاستجواب الأخير الذي قدم لرئيس الوزراء يعد الأخطر لكن البعض يحاول تحويله إلى سته وشيعه، مؤكدا أن هذا الاستجواب يأتي ليكبح جماح التوسع والمد الإيراني لكنه ليس ضد الشعب الإيراني محذرا من خطر هذا المد الإيراني الذي اجتاح العراق وكان قاب قوسين أو أدنى من الاستيلاء على مملكة البحرين.

من جانبه رفض النائب محمد هايف ما صرح به رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي من قيام سكرتيره الخاص بإفشاء بنود في الاستجواب الذي قدم للمحمد مردفا أن هذا الخبر قد نشر في الأخبار الرسمية وكانهم صادوا شيئا ثمينا رغم أن هذا الشخص الذي يعتبرونه سكرتيري الخاص لا يمت لي بصله، معتبرا أن التسريب الحقيقي لوقائع جلسة الاستجواب السري إنما خرجت من نفسها عندما طالعنا

أجمع عدد من النواب على أن التدوات واللقاءات التي تتوالى خاصة في هذه الفترة الحرجة إنما تهدف إلى إرسال رسالة واحدة مفادها أن الشيخ ناصر المحمد لم يعد صالحا لإدارة هذا البلد خاصة بعد أن منح العديد من الجهات من خلال الحكومات التي شكلها إذ ليس هناك من شك في أنه فشل في إدارة الدولة ولفت النواب خلال الندوة التي أقيمت بديوان النائب السابق د.فهد الخنة بالفياح مساء أمس الأول إلى أن رئيس الحكومة يارع فقط في استقطاب أكبر عدد من النواب للتصويت معه مردفين بأننا نقول له إنه لن يستطيع تجاوز هذا الاستجواب الذي يصب أظلا وأخيرا في مصلحة هذا الوطن مشددين على عدم تركه لأن القضية قضية وطن وحكومات المحمد أضرت كثيرا بهذا الوطن.

قال النائب احمد السعدون إنه بالفعل لدينا أجندة خاصة وهي إنقاذ الكويت من الشيخ ناصر المحمد ونعزز ونفخر بتبنيها مثل هذه الأجندة التي تصب أولا وأخيرا في مصلحة الكويت مبيانا أن كم الفساد زاد عن الحد وخير دليل على ذلك تقرير ديوان المحاسبة الذي كشف عن تجاوزات الخطيرة على المال العام وأمالك الدولة، موضحا أن هناك أكثر من مليون طن من اللحوم الفاسدة دخلت الكويت خلال عام 2010. وشدد السعدون على أنه في حال عدم النجاح على الحصول على أغلبية نيابية للتوقيع على كتاب عدم التعاون غدا فإننا سنوجه استجوابا آخر لرئيس الوزراء وسنستائل الحكومة سياسيا حتى تسقط وننقد الكويت من المحمد، مؤكدا أن الحكومة تتهرب دائما من المسائلة لافتا إلى أن حكومة المحمد ارتكبت سابقة لم تحدث في تاريخ الكويت وهي ضرب وسحل النواب والتاشطين كما حدث في ديوان الحريش، مشيرا إلى أن حكومة المحمد وفر لها أكبر عدد من القوانين التي كانت كفيلة بجعلها تحقق الانجاز ولكن للأسف لم تستفد من ذلك ولم تحقق أي شيء ملموس على الأرض.

من جهته انتقد النائب خالد السلطان اتهام وسائل الإعلام اللبنانية له